فروق لغوية فى الاستعمالات العربية
بين (أم) و (أو) و (لم) و (لَمَّا)

الدكتور
محمد شتيوى ناصر الجهنى

الأستاذ المساعد
معهد تعليم اللغة العربية لغير
الناطقين بها بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

١٤٣٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد،،،،

فاللحق أقول: إن العربية الفصيحة فقدت سليقتها –إن صح هذا القول– في عصرنا هذا، حتي أضحى الإحساس بالفرق بين استعمال بعض الحروف ضعيفا – بحيث يمكن إدراك هذا الضعف بإدراك قوة إحساس المتكلم بهذا الفرق...

من أجل هذا وجدت أنه من الضروري أن تعالج قضية استعمال الحروف في مواطنها حتي يستطيع الكاتب أو المتحدث أن يعرف موضع استعمال هذا الحرف وأنه لا يجوز له أن يستعمل غيره مكانه وقد اخترت لبحثي هذا أربعة أحرف يستعملها الكثيرون وهما: (أم) و (أو) و (لم) و(لمَّا) باعتبار أنهما من الحروف الشائعة والتي قد يلتبس استعمال أحدهما بالآخر.

ولما كان كتاب الله تعالي قمة القمم في الأساليب الرفيعة الراقية والتي يعجز البشر عن الإتيان بمثله – فقد جعلته إمامي ورائدي في هذا البحث نرتشف من رحيقه وننهل من معينه الذي لا ينضب فجعلت هذا البحث مرتبطا بكتاب الله مستشهدا بآياته.

ولا ننسى أن الشعر العربي له أهميته عند علماء اللغة فاعتمدت عليه في هذا الدراسة خاصة والشعر العربي المشهود له بالفصاحة والبلاغة والذى اعتمد عليه علماء اللغة في استنباط القواعد النحوية والأحكام اللغوية فنقول وبالله التوفيق فلنبدأ الآن(بأم) – و(أمَّا).

(أم) و (أو) حرفان ثنائيان يجتمعان في أن الحكم المذكور مسند بهما إلى أحد الاسمين المذكورين، ونخص كل حرف منها بحديث خاص.

أولاً: (أم).

تأتي(أم) في العربية علي ضربين:

الأول: أن تكون متصلة.

الثاني: أن تكون منقطعة.

أولاً: المتصلة: وهي التي: ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الأخر، لأنهما إما أن يكونا مفردين تحقيقا أو تقديرا ونسبة الحكم عند المتكلم إليهما معا، أو إلي أحدهما من غير تعيين.

وقيل: إنها سميت متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها وكونه كلاما واحدا.

و(أم) المتصلة هذه إما أن:

(أ) تتقدم عليها همزة التسوية كقولة تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾[1]، وقولة تعالي: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا**﴾[2] وقولة تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** ﴾[3].

ونقول: "سواء علىَّ أزيدً في الدار أم عمرو" وما أبالي أَذهَب زيد أم عمرو"، "وما أَدْرِى أزيًد في الدار أم عَمرو" فهذا علي لفظ الاستفهام إلاَّ أنه خبر جيء به علي هيئة الاستفهام، وإنما تخبر أن الأمرين عندك واحد[4].

وقد نص علي هذا أبو الحسن الرَّضي فقال: "وأما همزة التسوية فهما اللتان تليان قولهم: لا أبالي ومتصرفاته نحو قولك: سواء علي أقمت أم قعدت، ولا أبالي أقام زيد أم قعد"[5]. ومن مجيء (أم) المتصلة المتقدم عليها همزة التسوية في الشعر قول حسان بن ثابت:

---

(١) الآية: (٦) من سورة البقرة.

(٢) الآية: (٢١) من سورة إبراهيم.

(٣) الآية: (٦) من سورة المنافقون.

(٤) الأزهية: صـ١٢٤.

(٥) شرح الكافية: ٢/٣٧٥.

ومَا أُبَالى أنب بالحزن قيسٌ ... أم لحاني يظهر غيب لئيمُ(١)

وكأنه قال: ما أبالي أدى الفعلين كان، وتقع بين الجملتين ويكون الكلام بها متعادلا.

ومن وقوعها بين جملتين قول الشاعر:

ولست أبالى بعد فقدي مالكا = أَموتي ناءَ أم هو الآن واقعٌ(٢)

(ب) وقد يتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (وأم) تعيين أحد الشيئين فكأنهما مثل (أيهما) و(أيهم) تقول أقام أحمد أم خالد ومعناها؟ أيهما قام؟ إذَا أمْ ذَا ؟ فقد جعلت الهمزة مع أحد الاسمين المسئول عنهما وأم مع الآخر وهذا هو معنى التعديل في الهمزة. تقول: أمحمد في المنزل أم خالد أم محمود؟ بمعنى: أيهم في المنزل، ويلى الهمزة المسئول عنه، فإذا كان السؤال عن الاسم فتقديمه أحسن كقولك" (٣): أمحمد ألقيت أم علي ؟ وإذا كان السؤال عن الفعل فيحسن – تقديمه – أيضا، تقول: أأكرمت محمدا أم أهنته؟

قال سيبويه: "واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقى، وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدرى أيهما فبدأت بالاسم لأنك تقصد أن يبين لك أي الاسمين في هذه الحال"(٤).

---

(١) البيت من بحر الخفيف وهو من شواهد سيبويه ٤٨٨/١، والمبرد في المقتضب ٢٩٨/٣، وابن الشجري في أمالية٣٣٤/٢، والبغدادي في الخزانة ٤٦١/٤، والأزهية ١٢٥.

(٢) البيت من الطويل – ولم أقف على قائله– وهو من شواهد ابن هشام في المغنى ٤١، ٤٩، والتصريح١٤٢/٢، والسيوطي في الهمع ١٣٢/٢، والشنقيطي في الدور اللوافع ١٧٥/٢.

(٣) نص على هذا ابن السراج في الأصول: ٢١٣/٢.

(٤) الكتاب: ١٦٩/٣ –١٧٠.

وتقع (أم) هذه بين مفردين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون﴾[١].

كما أنها قد تقع بين جملتين: والجملتان إما أن تكونا:

(أ) فعليتين نحو قول الشاعر:

فقمت للطف مرتاعا فارقني ... فقلت: أهى سرت أم عادتي حلم[٢]

(ب) اسميتين كقول الأسود بن يغفر:

لعمرك ما ادري وإن كنت داريا ... شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[٣].

والتقدير: ما أدري أيهما؟ أي ما أدري أشعيث بن سهم أم شعيث بن منقر.

(ج) أو مختلفتين نحو قوله تعالي: ﴿ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾[٤]، وقوله تعالي: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[٥].

وجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة لأن التسوية لامعني فيها لمنفصلة.

---

(١) الآية: (١٠٩) من سورة الأنبياء.

(٢) البيت من بحر البسيط لزياد بن حمل وهو من شواهد الشافعية ١٩٠، والمغني٤١، والهمع ٦١/١، ١٣٢/٢.

(٣) البيت من الطويل وهو من شواهد سيبويه وقد استشهد علي حذف الهمزة من قول شعيث بن سهم وهو من شواهد المبرد في الكامل ٣٨٠، وسيبويه ١٦٩/٣ والسيوطي الهمع ١٣٢/٢، والأشموني١٠١/٣.

(٤) الآية: (٥٩) من سورة الواقعة.

(٥) الآية: (١٩٣) من سورة الأعراف.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولهما وثانيهما: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعني فيها ليس علي الاستفهام، أن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر[١].

وليست تلك كذلك، لأن الاستفهام معها علي حقيقته.

الثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونا فعليتين أو اسميتين كما تقدم.

أما الثانية فتقع بين مفردين وجملتين – كما سبق.

هل يستغنى عن الهمزة بـ(هل) في المتصلة؟

قال أبو الحسن الرضي: "وربما تجئ (هل) قبل المتصلة علي الشذوذ نحو هل زيد عندك أم عمرو؟"[٢].

والتعبير برب يفيد معني القلة، فكأن تقدم (هل) ليس كثيرا أن وجد فقد خرجه النحاة علي الشذوذ.

وإنما لزمت الهمزة في الأغلب دون (هل) لأن (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا، وهى مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعني: أي الشيئين، فشاركت الهمزة التي هي أيضا عريقة في باب الاستفهام، وعادلتها حتي كانتا معا بمعني (أى)[٣].

وأما (هل) فإنها داخلة في الاستفهام لأن (قد) (أي تأتي بمعني قد) نحو قوله تعالي: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ**﴾[٤].

---

(١) المغني: صـ ٤١.

(٢) المغني: صـ ٤١ وشرح الكافية٢/٣٧٢.

(٣) شرح الكافية: ٢/٣٧٣.

(٤) آية: (١) من سورة الإنسان.

قال سيبويه: "وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد)"[١].

رأي المالقى:

المالقى قد ذكر أنه لا يشترط أن تتقدمها الهمزة لا غير فأجاز أن تتقدم (هل) بلا شذوذ إذا وقع الاستفهام عن كل جملة[٢].

وأن كان المعني (المعادلة) واستشهد علي ذلك بقول الشاعر:

هل ما علمت، وما استودعت مكتوم ... أم حبلها غذا نأتك اليوم مصروم[٣]

لأن المعنى – كما قال المالقي – أي هذين كان ؟

وبعضهم. خرجها (أم) علي أنها بمعني (بل).

ما قيل فى أصلها:

نقل المرادي ما قالة علماء اللغة في أصل (أم) هذه[٤] فذكر أن ابن كيسان ذهب إلي أن أصلها(أو) والميم بدل من الواو.

وذكر النحاس في (أم) هذه خلافا.

أما أبو عبيده فقد ذهب إلي أنها بمعني الهمزة فإذا قيل: أمحمد قائم أم محمود؟ فالمعني: أمحمود قائم فيصير علي مذهب استفهامين. وردة أبو حيان بأنها دعوى بلا دليل.

والغزني[٥] يري في (البديع) أن (أم) ليست بحرف عطف هو مذهب جمهور النحاة[٦].

---

(١) الكتاب: ١٨٩/٣، هارون.

(٢) رصف المباني: ٩٤.

(٣) البيت من البسيط لعلقمة بن عبده، وانظره في سيبويه ٤٨٧/١، وابن يعيش١٥٣/٨، والمقتضب ٣٩٠/٣، والهمع ٢٣٣/٢، ورصف المباني ٩٤، والأزهية ١٢٨، والشاهد فيه تقدم (هل) علي(أم) المتصلة.

(٤) الجني الداني: صـ ٢٠٥.

(٥) هو ابن الزكي وكتابه البديع يخالف أقوال النحويين في أمور كثيرة توفي سنه٤٢١، وانظره في البغية٢٤٥/١، وكشف الظنون ٢٣٦.

(٦) الجني الداني: صـ٢٠٥.

هل يجوز حذف الهمزة قبل أم المتصلة؟

قرر علماء اللغة أن الهمزة قد تقدر قبل (أم) المتصلة وذلك مخصوص بالشعر ومن شواهدهم علي هذا قول عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

والتقدير: أبسبع.

وقول الاخر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث بن عمرو أم شعيث بن منقر

ثانيا: (أم) المنقطعة:

وضابطها: هي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، وسميت بهذا لانقطاعها عما قبلها خبرا كان أو استفهاما فالكلام معها على كلامين دون المتصلة، ولهذا سميت منقطعة(١).

الخلاف في معناها: قال علماء البصرة إنها تقدر بـ (بل) والهمزة مطلقا علي معني (بل اكذا) وذلك في نحو قولك: إن هذا لزيد أم عمرو، فكأنك نظرت إلي شخص فتوهمته زيدا فأخبرت علي ما توهمت ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، وقلت: أم عمرو، ومستفهما علي جهة الاضراب عن الأول(٢).

ومثلوا لذلك – أيضا بقول العرب: إنها لابل أم شاء، أي بل أهي شاء، فقوله: أنها لإبل إخبار وهو كلام تام وقوله أم شاء استفهام عن ظن وشك

---

(١) ابن يعيش: ٩٨/٨.

(٢) نفس المصدر السابق:

وجاء في سيبويه ١٧٢/٣: "وبذلك علي أن هذا الاخر منقطع من الأول قوله الرجل: أنها لابل ثم يقول: أم شاء يا قوم فكما جاءت أم هنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجئ بعد الاستفهام، وكذلك أنه حين قال: أعمر وعندك فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد أن استغني كلامه. وكذلك أنها لابل أم شاء إنما أدركه الشك حيث مضى كلامه علي اليقين.

عرض له بعد الأخبار، فلابد من إضمار (هي) وقد نقل ابن الشجري في أماليه عن جميع البصريين أنها أبدا معني (بل) والهمزة جميعا كما ذكرنا.

وذكر بعض النحاة أنها تقدر بـ (بل) مطلقا.

وذهب أبو عبيدة – أحد أئمة اللغة – إلي أنها قد تأتي للاستفهام المجرد من الإضراب. فقال في قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط ... غلس الظلام من الرباب خيالا[1].

إن المعني: هل رأيت؟

رأى ابن مالك:

ذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام وقد تدل على الإضراب فقط.

جاء فى التسهيل[2]: "و(أم) متصلة أو منقطعة. فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح لموضعها (أى) وربما حذفت ونونت. والمنقطعة ما سواها وتقتضى إضرابا مع استفهام ودونه".

بيان وتعقيب:

(أم) هذه لا يقع بعدها إلا الجملة لأنه كلام مستأنف إذ كانت هى فى هذا الوجه إنما عطفت جملة على جملة – على أصح الآراء إلا أن فيها إبطالاً للأول وتراجعا عنه من حيث كانت مقدرة بـ (بل) للإضراب عن الأول. (والهمزة) للاستفهام عن الثانى. مثلما ذكرنا من قول العرب إنها لإبل أم شاء والمعنى بل أهى شاء.

ومن قال بأنها مقدرة بـ (بل) وحدها. أو بالمهمزة وحدها ليس هو المراد، وذلك لأن ما بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه ومظنون. فلو كانت مقدرة بالهمزة وحدها لم يكن بين الأول والثانى علاقة.

---

(١) البيت من الكامل وينظر في المغني ٦٦، وديوان الشاعر ٤١، وسيبويه ٤٨٤/١، والخزانة ٤٥٢/٤.

(٢) صـ ١٧٦.

والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قول الله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾(٢).

إذ لا تقدر (أم) هنا للإضراب المحض، وإلا لزم المحال ويصير ذلك متحققا، تعالى الله علواً كبيرا عن ذلك.

ويؤكد ذلك ما جاء فى الكتاب من قول سيبويه:

ومثل ذلك قوله تعالى: "﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾. فقد علم النبي ﷺ والمسلمون: أن الله ﷻ لم يتخَّذ ولداً، ولكنه جاء حرف الاستفهام ليبصَّروا ضلالتهم، ألا ترى أن الرجل يقول للرجل: آلسعادة أحب إليك أم الشقاء؟ أو قد علم أن السعادة أحب إليه من الشقاء، وأن المسئول سيقول: السعادة، ولكنَّه أراد أن يبصر صاحبه وأن يعلمه"(٣).

هل أم المنقطعة عاطفة؟

أم هذه منفصلة فلا تكون عاطفة يقول: يقول المرادى: "أم تكون منفصلة فلا تكون عاطفة ويقع قبلها الاستفهام وغيره"(٤).

وكذلك المغاربة يقولون: إنها ليست عاطفة لا فى مفرد ولا فى جملة أيضاً(٥).

رأى ابن مالك:

ذكر ابن مالك أنه قد تعطف المفرد كقول العرب "إنها لإبل أم شاء وقال: لا حاجة إلى تقدير مبتدأ وقدرها هنا بـ (بل) دون الهمزة(٦). ودليله على ذلك أن العرب منهم من يقول إن هناك لإبلا أم شاء بالنصب.

---

(١) آية: (١٦) من سورة الزخرف.

(٢) آية: (٣٩) من سورة الطور، وانظر شرح الكافية للرضى، ٣٧٣/٢.

(٣) الكتاب: ١٧٣/٣.

(٤) رصف المبانى: صـ٩٥.

(٥) الجنى الدانى: صـ٢٠٦.

(٦) مغنى اللبيب: صـ٤٧.

ونحن نقول: إن ما احتج به ابن مالك من قول بعض العرب: أن هناك لإبلا أم شاء – بالنصب – إن صحت هذه الرواية، فالأولى أن يقدر ناصب لكلمة (شاء) ويكون التقدير: أم أرى شاء وليست عاطفة لمفرد.

رأى الجمهور:

أما رأى الجمهور: فهى عاطفة تعطف جملة على جملة، وليس مفردا على مفرد.

ومن أمثلتها: هل محمد عندك أم على، وهل خالد منطلق أم سعيدة، والتقدير: بل أعليّ عندك، وبل أسعيد منطلق.

بين أم المتصلة وأم المنقطعة:

بين (أم) هذه وتلك تشابه وتخالف، فهما يتشابهان فى أنهما حرفان ثنائيان، يعطفان ما بعدهما على ما قبلهما، ويتقدم عليهما استفهام.

أما وجه المخالفة بينهما فكما يأتى:

أولاً: تحتص المتصلة بثلاثة أشياء:

أ- تقدم الهمزة عليها إما للاستفهام نحو: أمحمد عندك أم على أو للتسوية نحو قوله تعالى: ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ**﴾.

ب- أنه يجب أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة لطلب التعيين فهى بمعنى (أى) عند تعيين أحد الشيئين.

جـ- أنه يليها المفرد والجملة.

ثانياً: تختص المنقطعة – أيضاً- بأمور:

أ- أنه قد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بهل، ولا تقع بعد غيرهما من أدوات الاستفهام.

ب- (أم) المنقطعة لا تثبت أحد الأمرين عند التكلم، بل ما قبل أم وما بعدها على كلامين لأنه إضراب عن الكلام الأول وشروع فى استفهام مستأنف

فهى أذن بمعنى (بل) التى تدل على الإضراب والهمزة التى تدل على الاستفهام.

جـ- أن المنقطعة لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزئين نحو: أخالد عندك أم عندك محمد، أو مقدرا أحدهما نحو: أنها لإبل أم شاء أى أم هى شاء. ولا تحذف هذه الجملة.

قال الزمخشرى: "لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة، ويجوز فى الخبر إذ لا يلتبس[١].

وقال ابن الناظم: "وأم المنقطعة هى الواقعة بين جملتين ليستا فى تقدير المفردين بل كل منهما مستقل بفائدته[٢].

وقال ابن هشام: "ولا تدخل أم المنقطعة على مفرد"[٣].

د- يتعين فى (أم) أن تكون منقطعة إذا وقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو عندك؟ فقولك بعدها (أم عمرو عندك) يقتضى أن تكون منفصلة.

قال سيبويه: "وذلك قولك: أعمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة أيهما عندك، ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد[٤].

هذا وإذا وليت أم والهمزة جملتان مشتركتان فى أحد الجزئين فإن كانت فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو أقمت أم قعدت، ونحو: أنام الطفل أم انتبه فهى متصلة.

ويجوز عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة نحو أقام زيد أم تكلم.

---

(١) المفصل: صـ١٢٣.

(٢) شرح ابن الناظم للألفية: ٥٣١.

(٣) المغنى: صـ٦٨.

(٤) الكتاب: ١٧٢/٢.

وأما إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى أحد الجزأين نحو: أمحمد قائم أم على قاعد، وأقائم محمد أم قائم عمرو، وأقام زيد أم قعد عمرو، ونحو: أضرب زيد عمرا أم قتله خالد. فالمتأخرون من النحاة على أنها منفصلة لا غير[١].

وابن الحاجب ومعه الأندلسى يذهبان إلى جواز الأمرين، فإن كانت متصلة فالمعنى: أى هذين الأمرين[٢] كان.

ولا ننسى – ونحن بصدد الحديث عن (أم) بنوعيها، أن نذكر بعضا من أوجه استعمالاتها فقد تقع زائدة، كما فى قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ**﴾[٣] والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير وقد تبدو الزيادة ظاهرة فى قول الشاعر:

ياليت شعرى ولا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم[٤]

كما أنها قد تأتى – للتعريف – على لغة طىء وخمير[٥].

وجاء على لغتهم قول الشاعر:

ذاك خليلى وذو يواصالنى ... يرمى ورائى بأمسهم وامسلمة[٦]

وفى الحديث: "ليس من أمبر أمصيام فى أمسفر"[٧].

---

(١) شرح الكافية للرضى: ٣٧٤/٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الزخرف: (٥١– ٥٢).

(٤) البيت من بحر البسيط ونسب إلى ساعدة بن جؤية، وهو من شواهد ابن الشجرى فى أماليه، ٣٣٦/٢، وابن هشام: المغنى ٤٧، ٥٧، والسيوطى فى الهمع ١٠٥/٢، ودويان الهذليين ١٩٢/١، والشاهد فيه مجىء (أم) زائدة.

(٥) نص على هذا هشام فى المغنى: ٧١.

(٦) البيت من المنسرج ونسب إلى بجير بن عنمة وهو من شواهد ابن يعيش فى شرح المفصل ١٧/٩، وابن هشام فى المغنى ٤٨، والسيوطى فى الهمع ٦٩/١، والأشمونى ١٥٧/١، وشرح الشواهد الكبرى للعينى ١٦٤/١.

(٧) ذكره ابن هشام فى المغنى: ٧١.

وقد تأتى بمعنى (همزة الاستفهام) كقولك: أم تريد أن تخرج معناه أتريد أن تخرج قال الله تعالى: ﴿**تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**﴾[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿**أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ**﴾[2]، ﴿**أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ**﴾[3]، ﴿**أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ**﴾[4]، فمعنى: (أم) فى كل ذلك ألف الاستفهام، لأنه لم يتقدمها استفهام ونحوها كثير فى القرآن الكريم[5].

❁❁❁❁❁

(١) الآية: (٢، ٣) من سورة السجدة.
(٢) الآية: (١٠٨) من سورة البقرة.
(٣) الآية: (٥٣) من سورة النساء.
(٤) الآية: (٣٠) من سورة الطور.
(٥) الأزهية: صـ١٣٠.

ثانياً: أو

من الحروف الثنائية التى تفيد أن الحكم المذكور مسند بها إلى أحد الاسمين المذكورين لا بعينه فهى تكون لأحد الشيئين أو الأشياء وهى من الحروف التى تشرك ما بعدها فيما قبلها فى الإعراب لا فى المعنى وتأتى فى الأساليب الخبرية[١]. كما تأتى أيضا فى الإنشائية تقول فى الخبر: زيد أو عمرو نجح، فالفعل واقع من أحدهما وتقول فى الإنشاء خذ كتابا أو قلما، أى خذ أحدهما ولا تجمع بينهما، ونحو: تزوج زينب أو أختها.

رأى ابن مالك:

قال ابن مالك: إنها تشرك فى الإعراب والمعنى لأن ما بعدها مشارك لما قبلها فى المعنى الذى جىء لأجله[٢] – فأنت تقول: قام خالد أو سعيد فكل واحد منهما مشكوك فى قيامه.

معانيها:

لـ (أو) فى العربية معان كثيرة وإليكموها ...

أحدها: أن تكون للشك تقول: رأيت زينب أو سعاد وجائنى رجل وامرأة.

فيجوز أن يكون المتكلم شاكا، أو أنه أراد تشكيك مخاطبه، قال تعالى: ﴿**لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ**﴾[٣].

والثانى: تكون (أو) للتخيير بين أمرين، وقصد أحدهما دون الآخر كقولك: كل السمك أو التمر، أى لا تجمع بينهما، ولكن اختر أحدهما، وتقول: أعطنى دينارا أو ثوبا.

---

(١) وهى التى تقابل الأساليب الإنشائية أى الكلام الخبرى الذى من شأنه أن يحتمل الصدق والتكذيب.

(٢) الجنى الدانى: صـ٢٢٧.

(٣) الآية: (٢٥٩) من سورة البقرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(١).

وقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾(٢)، فأنت مخير فى جميع هذا، وأى ذلك فعلت أجزأك. والتخيير لا يكون إلا بعد طلب.

الثالث: أن تكون (أو) للإباحة كقولك: جالس العلماء أو الزهاد واسمع للحسن أو ابن سيرين، وأتِ المسجد أو السوق، وإذا قلت: لا تجالس زيدا أو عمرا أو خالدا، كان حظرا للجميع كما كانت فى الإباحة إطلاقا للجميع.

ما الفرق بين التخيير والإباحة؟

يفرق بينهما بجواز الجمع بين الفعلين فى الإباحة والاقتصار على أحدهما، ومنع الجمع فى التخيير لأن الإباحة تكون فيما ليس اصله الحظر أو المنع، فكأن المتكلم يريد أن ينبه المخاطب على فعل أشياء من المباحات.

وأما التخيير، فأحد الأمرين فيه مباح والآخر محظور، وله أن يختار ولا يجمع. تقول: أد فريضة الحج مفردا أو متمتعا.

الرابع: أن تأتى لتبيين النوع كقولك، ما أكلت إلا تمرا أو زبيبا وما لبست إلا قطنا أو حريرا، أى هذا النوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾(٣)، أى لا تطع هذا الضرب، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾(٥)، أى من هذه الوجوه.

---

(١) الآية: (٨٩) من سورة المائدة.

(٢) الآية: (١٩٦) من سورة البقرة.

(٣) الآية: (٢٤) من سورة الإنسان.

(٤) الآية: (٥٢) من سورة الذاريات.

(٥) الآية: (٥١) من سورة الشورى.

الخامس: تكون (أو) بمعنى واو العطف كقوله ﷻ: ﴿**وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ**﴾[١]، وقوله ﷻ: ﴿**إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**عُذْرًا أَوْ نُذْرًا**﴾[٣]، ﴿**لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾[٤]، ﴿**لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا** ﴾[٥]، فـ (أو) فى كل هذه الآيات بمنزلة (الواو).

فكأنه قال: "من بيوتكم وبيوت آبائكم"، "لبعولتهن وآبائهن"، "عذرا ونذرا" يعنى إعذارا وإنذارا، ولعه يتذكر ويخشى ولعلهم يتقون ويحدث لهم القرآن ذكرا.

ومنه قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد[٦]

أراد: ونصفه فقد، فـ (أو) بمعنى (الواو).

وقول توبة بن الحمير:

وقد زعمت ليلى بأنى فاجر ... لنفسى تقاها أو عليها فجورها[٧]

المعنى: وعليها فجورها.

---

(١) الآية: (٦١) من سورة النور.

(٢) الآية: (٣١) من سورة النور.

(٣) الآية: (٦) من سورة المرسلات.

(٤) الآية: (٤٤) من سورة طه.

(٥) الآية: (١١٣) من سورة طه.

(٦) البيت من بحر البسيط، والشاهد فيه: مجىء (أو) بمعنى الواو، وانظره فى الخصائص ٤٦٠/٢، أمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢، والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٦٥/١، والأشمونى ٢٨٤/١.

(٧) البيت من الطويل، وتوبة بن الحمير، يكنى أبا حرب، فارس شاعر إسلامى صاحب ليلى الأخيلية، والشاهد فيه: استعمال (أو) بمعنى الواو، وانظره أمالى بن الشجرى ٣١٧/٢، والمغنى ٦٢، وشرح شواهده ١٩٦، والأزهية ١١٤، والهمع ١٣٤/٢.

وقال جرير:

نال الخلافة أو كانت له قدرا ... كما أتى ربه موسى على قدر(١)

معناه: وكانت له قدرا.

وقال آخر:

قفا نسأل منازل من لبينى ... خلاء بين قردة أو عرادا(٢)

معناه: وعرادا.

ومثله قول ابن أحمر:

فالبثا شهرين أو نصف الثالث ... إلى ذاكما ما غيبتنى غيابها(٣)

يريد: البثا شهرين ونصف ثالث، لأن لبث نصف الثالث لا يكون إلا بعد لبث شهرين(٤).

وقال متمم بن نويرة:

فلو أن البكاء يرد شيئا ... بكيت على بجير أو عفاق

على المرءين إذ هلكا جميعا ... لشأنهما بشجر واشتياق(٥)

أراد الشاعر أن يقول: بكيت على بجير وعفاق.

---

(١) البيت من البسيط، وانظره أمالى بن الشجرى ٣١٧/٢، والمغنى ٦٢، والتصريح ٢٨٣/١، والهمع ٣٤/٢، والأشمونى ٥٨/٢، والشاهد فيه: استعمال (أو) بمعنى الواو. ويرى جاء الخلافة.

(٢) البيت من الوافر: وانظره فى أمالى بن الشجرى ٣١٧/٢، والأزهية صـ١١٥، ومعانى القرآن للفراء ٢٥٦/٢، ونسبه الفراء للأشهب ابن زميله، والشاهد فيه كسابقه.

(٣) البيت من بحر الطويل، وانظره فى الخصائص ٤٦٠/٢، والإنصاف ٤٨٣، والأزهية ١١٥، وأمالى ابن الشجرى ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: الأزهية، صـ١١٥.

(٥) البيتان من الوافر: وانظرهما فى : أمالى بن الشجرى ٣١٨/٢، والأزهية صـ١١٦، وأمالى المرتضى ٥٨/٢، وخزانة الأدب، ٢٠٥/٣، والشاهد فيه كسابقه.

ومنه قول لبيد:

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما ... وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر[١]

فـ (أو) بمعنى (واو) العطف وليس للشك، لأن الشاعر (لبيد) لم يشك فى نسبه، حتى لا يدرى: أن ربيعة هو أم مضر، ولكنه أراد: (ربيعة) اباه الذى ولده، لأنه لبيد بن ربيعة ثم قال: (أو مضر) يريد بمضر أباه الأكبر، يريد أنى أموت كما ماتوا. قال الرضى: "ولما كثر استعمال (أو) فى الإباحة التى معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو[٢].

وقال ابن مالك:

وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذا

السادس: أن تكون (أو) بمعنى واو العطف، وتدخل عليها همزة الاستفهام فتبقى مفتوحة على حالها.

كقوله ﷻ: ﴿**أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ**﴾[٣]، ومعناه: وآباؤنا، فأدخل همزة الاستفهام على واو العطف، كما دخلت الهمزة على الفاء فى قوله تعالى: ﴿**أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى**﴾[٤]، ﴿**أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ**﴾[٥]، ﴿**أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ**﴾[٦]، ﴿**أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ**﴾[٧]، ﴿**أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ**﴾[٨]، ﴿**أَوَلَوْ**

---

(١) من بحر الطويل، وهو من أمالى بن الشجرى ١١٧/٢، وابن يعيش ٩٩/٨، وشذور الذهب صـ٧٠، وشواهد المغنى صـ٩٠٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية، ٣٧٠/٢.

(٣) الآيتان: (١٦، ١٧) من سورة الصافات.

(٤) الآية: (٩٧) من سورة الأعراف.

(٥) الآية: (٩٩) من سورة الأعراف.

(٦) الآية: (١٧) من سورة هود.

(٧) الآية: (١٠٩) من سورة يوسف.

(٨) الآية: (٦٣) من سورة الأعراف.

كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾[١]، ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[٢]، ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾[٣]، ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً﴾[٤]، ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾[٥]، إنما هى واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام وبقيت مفتوحة.

السابع: أن تكون بمعنى (ولا) كما قال الشاعر:

ما وجد ثكلى وجدت، ولا وجد عجول أضلعها ربع

أو وجد شيخ أضل ناقته يوم توافى الحجيج فاندفعوا[٦]

وقال بعض النحاة: أن (أو) فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٧]، بمعنى (ولا) كانه قال: ولا كفورا، واحتج بهذا البيت، وقال بعضهم: (أو) هاهنا بمعنى الواو كأنه قال ولا تطع منهم آثما وكفورا.

الثامن: أن تكون بمعنى (إن) التى للجزاء كقولك، لآتينك أعطيتنى أو منعتنى، كأنه قال: إن أعطيتنى وإن منعتنى. ومثله لأضربنك إن عشت أو مت.

التاسع: أن تأتى للإضراب بمعنى (بل) وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٨]، معناه: بل يزيدون، وقوله تعالى:

---

(١) الآية: (١٧٠) من سورة البقرة.

(٢) الآية: (١٠٠) من سورة البقرة.

(٣) الآية: (١٦٥) من سورة آل عمران.

(٤) الآية: (١٩٧) من سورة الشعراء.

(٥) الآية: (٩) من سورة الروم.

(٦) من البسيط، وهو لمالك بن حريم فى رثاء أخيه سماك، كما ورد فى أمالى القالى ١٢٠/٢- ١٢١، وهما فى الكامل للمبرد ٧٣/٢، والأزهية ١٢٠، والشاهد فيهما قوله: أو وجد شيخ، فاستعمل الشاعر أو هنا بمعنى (ولا).

(٧) الآية: (٢٤) من سورة الإنسان.

(٨) الآية: (١٤٧) من سورة الصافات.

﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[1]، ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[2]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[3].

ومثله قول ذى الرمة:

بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى ... وصورتها أو أنت فى العين أملح[4]

يريد: بل أنت فى العين أملح.

العاشر: تكون بمعنى (إلا أن) كقولك: لأضربنك أو تطيعنى، يريد: إلا أن تطيعنى، ومثله قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[5]، معناه: إلا أن تعودن فى ملتنا.

ومثله قول زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما[6]

يريد: إلا أن تستقيم ...

الحادى عشر: أن تأتى بمعنى (حتى)[7] نحو: كل أو تشبع، تريد: كل حتى تشبع، وألزم المتصدق أو يعطيك، تريد: حتى يعطيك، قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾[8].

---

(١) الآية: (٧٤) من سورة البقرة.

(٢) الآية: (٧٧) من سورة النحل.

(٣) الآية: (٩) من سورة النجم.

(٤) ينظر: شرح الكافية، ٣٧٠/٢.

(٥) الآية: (١٣) من سورة إبراهيم.

(٦) البيت من الوافر، وهو فى الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٩/٢، وابن الشجرى ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشمونى ٩٥/٣، والمغنى صـ٦٦، والأزهية صـ١٢٢.

(٧) ينظر: الأزهية، صـ١٢١.

(٨) الآية: (١٢٨) من سورة آل عمران.

ومثله قول امرىء القيس:

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه وأيقــن أنــا لاحقــان بقيصــرا

فقلـت لـه: لا تبـك عينـك، إنمـا نحاول ملكا أو نموت فنعذر(١)

فنصب "أو نموت" على معنى "حتى نموت".

الثانى عشر: أن تكون (أو) عطفا بعد همزة الاستفهام و(هل) لأحد الشيئين أو الأشياء كقولك: أقام زيد أو عمرو، تريد: أقام أحدهما: "هل عندك زيد أو عمرو، تريد: هل عندك أحد هؤلاء، وتقول: هل تجلس أو تقوم، أى: هل يكون منك أحد هذين.

قال تعالى: ﴿**هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ**﴾(٢)، ﴿**يَضُرُّونَ**﴾(٢)، أى: هل يكون منهم أحد هذه الأشياء، ومثله قوله ﷻ: ﴿**هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا**﴾(٣)، ﴿**هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا**﴾(٤)، ومثله قول النابغة:

أمن آل مية رائح أو مغتدى ... عجلان ذا زاد وغير مزود(٥)

فأو هنا عاطفة.

هذا .. ونحن بصدد الحديث عن (أم وأو) فإنه يجدر بنا أن نتناول أوجه المشابهة والمخالفة بينهما.

---

(١) البيتان من الطويل، وينظر: الكتاب ٤٧/٣، المقتضب ٢٨/٢، ابن يعيش ٢٢/٧، الأشمونى ٢٩٥/٣، والشاهد فيهما: استعمال (أو) بمعنى حتى.

(٢) الآيتان: (٧٢، ٧٣) من سورة الشعراء.

(٣) الآية: (٩٨) من سورة مريم.

(٤) الآية: (٤٠) من سورة الزخرف.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو فى ديوان النابغة، صـ٨٩، والمصون للعسكرى ٢٤٠/١، والأزهية ١١٩، والشاهد فيه: وقوع (أو) بعد همزة الاستفهام ومعناها العطف.

الأول: أوجه المشابهة بينهما:

(أم) و (أو) حرفان يتشابهان فى وجه ثلاثة:

١- الحرفية فهما حرفان ثنائيان يبدأن بالهمزة.

٢- العطف، فهما يشركان ما بعدهما مع ما قبلهما فى المعنى والإعراب على الأرجح.

٣- أنهما لأحد الشيئين أو الأشياء فيجتمعا فى أن الحكم المذكور مسند بهما إلى أحد الاسمين المذكورين.

الثانى: أوجه المفارقة بينهما:

أولاً: (أم) تفيد معنى الاستفهام دون (أو).

قال ابن السراج[١]: "اعلم أن (أم) لا تكون إلا استفهاما وهى على وجهين: على معنى: أيهما وأيهم، وعلى أن تكون منقطعة من الأول".

وقال سيبويه: "أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما، ويقع الكلام بها فى الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعا من الأول. وأما (أو) فإنما يثبت بها بعض الأشياء وتكون فى الخبر والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد"[٢].

ثانياً: أن (أو) مع الهمزة تقدر بأحد، و(أم) مع الهمزة المعادلة تقدر بـ (أى) فقولك أمحمد رأيت أو خالدا أأحدهما رأيت.

ومعنى قولك: أمحمد رأيت أم خالدا: أيهما رأيت.

قال سيبويه فى هذا: "باب (أم) إذا كان الكلام معها بمنزلة أيهما وأيهم"[٣].

"وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيدا لقيت أم بشرا؟ فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت: أيهما عندك، وأيهما لقيت. فأنت مدع

(١) الأصول: ٢/٢١٣.

(٢) الكتاب: ٣/١٦٩.

(٣) السابق.

أن المسئول قد لقي أحدهما، أو أن عنده أحدهما، الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو"[١].

وقال: "تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدا، وأعندك زيد أو خالد أو عمرو، كأنك قلت: أعندك أحد من هؤلاء، وذلك أنك لم تدع أن أحدا منهم ثم، ألا ترى أنه إذا أجابك قال: لا كما يقول إذا قلت: أعندك أحد من هؤلاء"[٢].

ثالثاً: (أو) للسؤال عن شىء بغير عينه والجواب فيها (نعم) أو (لا) و (أم) لسؤال عن شىء بعينه والجواب فيها أن تذكر أحد الاسمين (بالتعيين).

وقال ابن السراج: "واعلم أن جواب (أو) نعم أو (لا)، وجواب (أم) الشىء بعينه إن سأل سائل عن الاسم أجبت بالاسم وإن سأل عن الفعل أجبت بالفعل"[٣]، ونفس المعنى ردده الزجاجى فى كتابه الجمل[٤].

رابعاً: أن (أو) تثبت أحد الشيئين أو الأشياء، وأن (أم)، مرتبتها أن تأتى بعد (أو)[٥]، فالاستفهام مع (أو) سابق على الاستفهام مع (أم) المعادلة، لأن طلب التعيين فى (أم) المعادلة إنما يكون بعد معرفة الأحدية، وحكم الأحدية الموجودة فى الاستفهام بـ (أو).

قال الرضى: "فالسؤال بـ (أو) لا يمكن أن يكون بعد السؤال بـ (أم) لأنك فى (أم) عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم"[٦].

الفرق بين موقعهما:

تفارق (أو) (أم) فى الاستعمال، فقد يتعين استعمال أحد الحرفين دون الآخر وإليكم البيان:

---

(١) الكتاب: ١٦٩/٣.

(٢) الكتاب: ١٧٩/٣.

(٣) الأصول لابن السراج: ٣١٤/٢.

(٤) الجمل للزجاجى: صـ٣٥٥.

(٥) الأصول: ٢١٣/٢.

(٦) شرح الكافية للرضى: ٣٧٧/٢.

١- إذا كان الاستفهام باسم يتعين العطف بـ (أو) دون (أم) لأن التعيين يستفاد من الاسم المستفهم به، فلا حاجة إلى (أم) فى ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين، تقول أيهم يقوم أو يقعد ومن قوم أو يعقد[١].

قال سيبويه: "تقول: أيهم تضرب أو تقتل (تعمل أحدهما)، ومن يأتيك أو يحدثك أو يكرمك، لا يكون هاهنا إلا (أو) من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول، وإنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول: فلان"[٢].

وقال الهروى: "فإن قلت: من يأتيك أو يحدثك، وأيهم تضرب او تقتل؟ لم تعطف إلا بـ (أو) من قبل أنك إنما تستفهم عن الفاعل والمفعول والجواب أن تقول. فلان أو فلان"[٣].

٢- يتعين العطف بـ (أم) دون (أو) فى أسلوب التفضيل تقول زيد أفضل أم عمرو، فتعطف (بأم)، ولا تعطف (بأو) لأن التفضيل -كما قال العلماء- موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعين لـ (أم) دون (أو) التى معناها الأحدية.

وفى الأزهية[٤]: "فإن قلت: أزيد أفضل أم عمرو لم تعطف إلا بأم، لأن المعنى: أيهما أفضل، ولو قلت (أو) لم يجز لأنها قصير المعنى أحدهما أفضل، وليس ذلك بكلام".

٣- إذا وقعت كلمة (سواء) قبل همزة الاستفهام يتعين العطف بـ (أم) سواء أكان بعدها اسما أم فعلا، تقول: سواء على أم محمد فى الكلية أم سعيد، وسواء على أسافرت أم أقمت، وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد (أم) لمعادلة المساواة ولهذا لا يصح الوقف على ما قبل (أم).

---

(١) الأصول لابن السراج: ٢/٢١٣.
(٢) الكتاب: ٣/١٧٥.
(٣) الأزهية: صـ١٣٨
(٤) السابق: صـ١٣٦.

فى سيبويه: "وإنما لزمت أم هاهنا لأنك تريد معنى أيهما، ألا ترى أنك تقول: ما أبالي أي ذلك كان، وسواء علي أي ذلك كان، فالمعنى واحد، وأي هاهنا تحسن ويجوز كم جازت في المسألة"(١).

٤- يتعين العطف بـ (أو) إذا لم يقع بعد (سواء) همزة الاستفهام ووقع بعدها فعلان، تقول: سواء على قمت أو قعدت.

قال السيرافى: "و (سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها كقولك: سواء أقمت أم قعدت".

وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بـ (أو) كقولك سواء على قمت أو قعدت(٢).

هذا .. وقد جاء فى الصحاح للجوهرى: سواء على أقمت أو قعدت ولم يذكر غير ذلك، وأرى أنه سهو منه.

وقد خرج النحاة قراءة ابن محيصن على الشذوذ فى قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ لأنه جاء بـ (أو) بعد همزة التسوية والقياس اللغوى يقتضى التعبير بـ (أم). يقول ابن هشام: "وهذا من الشذوذ بمكان"(٣).

٥- إذا وقع بعد (أبالى) همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك ما أبالى أنحو قرأت أم فقها لأن الهمزة تقتضى ما بعد (أم) لتحقيق المعادلة، والمجموع فى موضع مفعول (أبالى) ولذلك لا يصح السكوت على ما قبل (أم).

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك: ما ابالى قرأت نحوا أو فقها، فإن العطف بأو لعدم الاستفهام الذى يقتضى ما بعدها.

ولذلك يحسن السكوت على ما قبل (أو) تقول: ما أبالى ضربت زيدا.

---

(١) الكتاب: ٣/١٧١.

(٢) مغنى اللبيب: صـ٤٣، ط الحلبى.

(٣) السابق: ط دار الفكر.

٦- (أو) تثبت أحد الشيئين أو الأشياء مبهما و(أم) تقتضى وتطلب إيضاح ذلك.

٧- (أو) تقوم مقام (أم) مع (هل) وذلك لأنك لم تذكر الهمزة و (أو) لا تعادل الهمزة وذلك كقولك: هل عندك شعير أو قمح أو تمرا، وهل تأتينا أو تحدثنا؟

لا يجوز أن تدخل (أم) فى هل إلا على كلامين[١]، قال سيبويه: "وتقول: هل عندك شعير أو بر أو تمر؟ وهل تأتينا وتحدثنا لا يكون إلا ذلك، وذلك أن (هل) ليست بمنزلة ألف الاستفهام"[٢].

❁❁❁❁❁

(١) الأصول لابن السراج: ٢/٢١٤.

(٢) الكتاب: ٣/١٧٥.

لـم ولمـــا

أولاً: لـم:

وهى أداة معناها النفى، وتختص بنفى الماضى المنقطع. وقد عملت الجزم فى الفعل المضارع لاختصاصها به دون الأسماء، لأن الحرف إذا اختص عمل فيما يختص به، وهذا الحرف قد أثر فى الفعل المضارع تأثيرين، أنها تنقل معناه إلى الماضى، وتنفيه، قال تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾(١)، ﴿**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ**﴾(٢)، ﴿**لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ**﴾(٣)، ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾(٤).

ولها فى العربية ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون حرفا جازما للفعل المضارع. وهذا القسم هو المشهور.

الثانى: أن يكون ملغى، لا عمل له فيرتفع الفعل المضارع بعده وعليه جاء قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار(٥)

وقد صرح ابن مالك فى أول (شرح التسهيل) بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب(٦).، وبعض النحاة يذكر أن ذلك ضرورة.

الثالث: أن يكون ناصباً للفعل، فقد حكى عن بعض العرب أنه ينصب بـ (لم)(٧).

---

(١) الآيتان: (٣،٤) من سورة الإخلاص.

(٢) الآية: (١) من سورة البينة.

(٣) الآية: (١٦٨) من سورة النساء.

(٤) الآية: (١) من سورة الإنسان.

(٥) البيت من البسيط للنابغة الذبيانى وهو من شواهد ابن جنى فى المحتسب ٤٢/٢، وابن يعيش فى شرح المفصل ٨/٧، وابن هشام فى المغنى ٢٧٧- ٣٣٩، والأشمونى ٦/٤، والهمع ٥٦/٢، والصليفاء اسم موضع، والشاهد فيه: مجىء الفعل المضارع (يوفون) مرفوعا بثبوت النون بعد لم.

(٦) شرح التسهيل: صـ٢٩.

(٧) الجنى الدانى: صـ٢٢٦.

قال ابن مالك فى شرح الكافية: "زعم الناس أن النصب بـ (لم) لغة[١]، اعتزازا بقراءة بعض السلف ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢]، بفتح الحاء، وقول الراجز:

فى أى يومى من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر؟[٣]

وخرجا على أن الأصل "نشرحن" و"يقدرن" ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة[٤]، وبقيت الفتحة دليلا عليها.

هل يجوز الفصل بينها وبين معمولها؟

نص علماء اللغة على أن (لم) قد تفصل من مجزومها للضرورة بالظرف وذلك نحو قول الشاعر:

خذاك ولم – إذ نحن امترينا ... تكن فى الناس يدرك المراء[٥]

وقوله:

كأن لم نر سوى أهل من الوحش – تؤهل[٦]

هذا .. ولا يصح حذف (لم) وإبقاء الفعل بعدها مجزوما كما يصح حذفه وإبقاء الفعل بعدها مجزوما كما يصح حذفه وإبقاؤها لالتزامهما وارتباطهما باختصاصهما بعضهما ببعض، فصارا كشىء واحد[٧].

---

(١) الكتاب: ٣/١٧٥.

(٢) الآية: (١) من سورة الشرح.

(٣) قاله الحارث بن منذر، وهو من شواهد: المغنى ٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ١/٨٥، والخصائص ٣/٩٤، والخزانة ٤/٥٨٩، ونسب فى الروايات إلى على بن أبى طالب.

(٤) المغنى: صـ٢٧٧.

(٥) البيت من الوافر، وهو من شواهد المغنى ٢٧٨– ٢٣٢، والأشمونى ٤/٥، والشاهد فيه: الفصل بين لم ومجزومها للضرورة.

(٦) البيت من الطويل ونسب إلى ذى الرمة، وهو من شواهد: الخصائص ٢/٤١٠، والمغنى ٢٧٨، والهمع ٢/٥٦، والأشمونى ٤/٥، والشاهد فيه كسابقه.

(٧) رصف المبانى: صـ٢٨١.

وقد تلحقهما الهمزة فيصير الكلام معها تقريرا أو توبيخا[١]، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾[٢]، ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾[٤]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾[٥]،﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾[٦]، قال الشاعر:

ألم تغمض عيناك ليلة أرمدا ... وبت كما بات السليم مسهدا[٧]

كما أنه قد تلحقها الواو والفاء بعد الهمزة وهما للعطف، وقد تأخرا عن الهمزة لأمرين:

الأول: أن لها (الهمزة) صدر الكلام دونهما لأن الاعتماد عليها.

الثانى: أن الواو والفاء مع (لم) كلفظ واحد لشدة اتصالهما بها[٨]، وكأن الهمزة أحدثت التقرير والتوبيخ بعد حصول العطف فى الكلام.

فإن لم تدخل والعطف حاصل قدمت الواو والفاء عليها فى الدخول فتقول: ألم أكرمك وألم أحسن إليك، وألم يقم سعيد فألم يجىء إليك.

❁❁❁❁❁

(١) المصدر السابق.
(٢) الآية: (١٦) من سورة الحديد.
(٣) الآية: (١٨) من سورة الشعراء.
(٤) الآية: (٢٤) من سورة إبراهيم.
(٥) الآية: (١) من سورة الفيل.
(٦) الآية: ١٤ من سورة العلق.
(٧) الخصائص لابن جنى: ٣/٣٢٢.
(٨) رصف المبانى: صـ٢٨٠.

ثانياً: لـما:

وأما (لما) فهى من حروف النفى يؤتى بها لنفى الماضى غير المنقطع، نقول: ندم المهمل ولما تنفعه الندامة، أى إلى الآن، وقال تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ**﴾[1]، ولها عند علماء العربية ثلاثة أوجه:

الأول: أنها تختص بالفعل المضارع وتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا، كلم.

الثانى: أن تكون استثنائية بمعنى (إلا)[2]، فيجوز دخولها على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾[3]، ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾[4].

كما تدخل على الفعل الماضى لفظا لا معنى نحو: عزمت عليك لما فعلت وأنشدك الله لما تكلمت، أى: ما أسألك إلا فعلك وكلامك.

قال الشاعر:

فقالت له: بالله ياذا البردين ... لما غنثت نفسا أو اثنين[5]

وقول الآخر:

منه ولدت ولم يؤشب به نسبى ... لما كما عصب العلياء بالعود[6]

---

(١) الآية: (١٤٢) من سورة آل عمران.

(٢) نص على هذا ابن هشام فى المعنى ٢٨١، والمالقى فى رصف المبانى صـ٢٨٢، والشاطبى فى شرحه للآلية صـ٢٠.

(٣) الآية: (٣٢) من سورة يس.

(٤) الآية: (٤) من سورة الطارق.

(٥) البيت من بحر الرجز وهو من شواهد السيوطى فى الهمع ٢٣٦/٧، وابن هشام ٢٨١، والدرر اللوامع ٢٠٠/١.

(٦) والتقدير: إلا كما عصب، الأزهية صـ١٩٨، وانظره فى ديوان الشماخ، والأضداد فى اللغة صـ٧٢٣.

وقد رد بعض النحويين- (لما) من هذه الآيات إلى الموضع الأول وأضمروا بعدها (فعلا) فيكون من باب ما حذف بعده الفعل للعلم به والتقدير (يكن) وهذا التقدير يصح فى بعض المواضع، وقد لا يصح فيه ففى قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾، تكون مقدرة بعدها (وحافظ) اسمها وخبرها (عليها) ويكون المراد من (حافظ) هنا الملكين ويكون ذلك للآدميين خاصة.

والأظهر – كما قال النحاة – أن تكون – لما- هنا بمعنى (إلا) ويكون المراد الآدميون وغيرهم، ويكون الحافظ الله ﷻ.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾، فلا يصح تقدير (يكون) لـ (لما) لبقائها بلا خبر ويختل السياق، وإنما يصح تقدير (لما) بمعنى (إلا) على أن تكون (إن) نافية، و(جميع) خبر (كل)، (محضرون) خبر بعد خبر، ويكون المعنى: وما كل إلا محضرون جميعا لدينا.

ويصح أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة، وكل مبتدأ و(لما) جازمة ويقدر بعدها فعل (يترك) أو (يهمل) ويكون (جميع) خبر ابتداء مضمر، أو مبتدأ خبره (محضرون) وجاز الابتداء به لأنه يفيد العموم.

وقد نص الهروى على أن (لما) لا تستعمل بمعنى (إلا) إلا فى موضعين:

الأول: القسم.

الثانى: بعد حرف الجحد (النفى).

الثالث: (من أوجه الاستعمال) أن تكون حروف وجوب لوجوب فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهم عند وجوب إلا هما- وتختص بالفعل الماضى، نحو: لما جائتنى أكرمته ونحو لما قام محمد قام محمود.

وقد زعم ابن السراج، وتبعه أبو على الفارسى وتلميذه ابن جنى، أنها ظرف بمعنى (حين)[١]، وكذلك قال فيها فى قوله تعالى: ﴿**إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا**﴾[٢]، أى حين آمنوا، وكذلك قوله تعالى: ﴿**لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا**﴾[٣]، أى: حين رأوا بأسنا.

ويرى ابن مالك: أنها بمعنى (إذ)[٤]، واستحسنه ابن هشام معللا ذلك بأنها مختصة بالماضى، وبالإضافة إلى الجملة[٥].

وقد ضعف النحاة رأى الفارسى هذا، ونص عليه المالقى فى رصف المبانى، صـ٢٨٤.

ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا، قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ**﴾[٦].

وابن مالك يرى أن جوابها يأتى جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بإلغاء، قال تعالى: ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ**﴾[٧]، ﴿**فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ**﴾[٨].

ويرى ابن عصفور أن الجواب لا يكون إلا فعلا مضارعا، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ**﴾[٩].

---

(١) رصف المبانى: صـ٢٨٠.
(٢) الآية: (٩٨) من سورة يونس.
(٣) الآية: (٨٥) من سورة غافر.
(٤) المغنى: صـ٢٨٠.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) الآية: (٦٧) من سورة الإسراء.
(٧) الآية: (٦٥) من سورة العنكبوت.
(٨) الآية: (٣٢) من سورة لقمان.
(٩) الآية: (٧٤) من سورة هود.

وقيل[1]: فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾، أن الجواب محذوف وتقديره: انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، وفى آية المضارع التى استدل بها ابن عصفور: أن الجواب قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى﴾ على أن الواو زائدة، أو أن الجواب محذوف تقديره أى أقبل يجادلنا.

وإذا كانت – لما– مختصة بالدخول على الجملة الفعلية فأين فعلاها فى قول الشاعر:

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ... ونحن بوادى عبد شمس وهاشم[2]

لقد عد النحاة هذا البيت من مشكلات – لما– إلا أنهم وجدوا له تخريجا يمكن أن يحمل عليه، فقالوا: إن (سقاؤنا) فاعل بفعل محذوف يفسره (وهى) بمعنى سقط، والجواب محذوف تقديره (قلت) بدليل قوله أقول، وقوله (شم) أمر من قولك (شمت البرق) إذا نظرت إليه، والمعنى: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله: شمه.

أوجه المفارقة بينهما:

قال النحاة أن الأصل فى (لما) (لم) زيدت عليها (ما) كما زيدت فى (أم)[3] الشرطية، و(أينما) فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء وفارقت بها (لم) منها:

١– أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال: "إن لم تقم" وتقترن (لم) بها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾[4]، ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾[5]، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾[6][7].

---

(١) المغنى: صـ٢٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو من شواهد المغنى ٢٨١– ٢٣٤، والأشمونى ٢٥٩/٢، وهو من الألغاز أى وهى وشم.

(٣) شرح الكافية للرضى: ٢٥١/٢.

(٤) الآية: (٦٧) من سورة المائدة.

(٥) الآية: (٧٣) من سورة المائدة.

(٦) الآية: (٢٤) من سورة البقرة.

(٧) شرح الكافية: ٢٥١/٢.

قال الرضى: "واختصت (لما) أيضا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: إن لما تضرب، ومن لما يضرب، كما تقول: إن لم تضرب ومن لم يضرب، وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى أو شبهه ومعمول له[١].

٢- أن منفيها مستمر النفى إلى الحال بمعنى أن نفيها ممتد من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم المذنب ولما ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، قال الجامى: "وإذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم أفاد استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها"[٢].

قال الشاعر:

فإن كنت مأكولا فكن خير آكل ... وإلا فأدركنى ولما أمزق

أما منفى (لم) فيحتمل الاتصال كقوله تعالى: ﴿**وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾[٣]، ويحتمل الانقطاع نحو قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**﴾[٤] أى: ثم كان، ولهذا أجاز النحاة: "لم يكن ثم كان ولم يجز" لم يكن ثم كان"، بل يقال: "لما يكن وقد يكون"- قال الرضى: "وأما (لم) فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيدا أمس لكنه ضربه اليوم"[٥].

ولما كانت (لما) نفيها ممتد إلى حال التكلم لم يجز اقترانها بحرف التعقيب (الفاء). بخلاف (لم) فيجوز اقترانها بإلغاء المفيدة للتعقيب[٦].

وعلى هذا يجوز أن تقوم: قمت فلم تقم، وقرأت فلم تقرأ لأن معناه: وما قمت عقب قيامى، وما رأت عقب قراءتى.

---

(١) شرح الكافية للجامى: ٢/٢٥٧.
(٢) شرح الكافية للجامى: ٢/٢٥٧.
(٣) الآية: (٤) من سورة مريم.
(٤) الآية: (١) من سورة الإنسان.
(٥) شرح الكافية: ٢/٢٥١.
(٦) المغنى: ٢٨١.

ولا يجوز "قمت فلم تقم" لأن معناه: وما قمت إلى الآن.

ويعلل ابن يعيش لامتداد نفى (لما) دون (لم) بعلة وجيهة فيقول: لأن (ما) لما ركبت مع (لم) حدث لهما معنى جديد بالتركيب لم يكن لها، وغيرت معناها كما غيرت معنى (لو) حين قلت: (لوما) [١].

٣- أن منفى (لما) لا يكون إلا قريبا من الحال.

أما منفى (لم) فلا يشترط فيه ذلك، تقول: لم يكن أخى فى العام الماضى مقيما فى مصر، ولا يجوز (لما يكن).

وابن مالك لا يشترط كون منفى (لما) قريبا من الحال، ومثل لذلك بقوله: "عصى إبليس ربه ولما يندم" وزعم أن ذلك غالب لا لازم[٢].

٤- أن منفى (لما) فيه توقع ثبوته، نص على هذا الرضى فقال: "إن فيها معنى التوقع كقد فى إيجاب الماضى فهو يستعمل فى الأغلب فى نفى الأمر المتوقع"[٣]، وقد نص على هذا الجامى، فقال: "وتختص غالبا فى المتوقع أى ينفى بها فعل مرتقب متوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير لما يركب"[٤].

أما منفى (لم) فلا يتوقع ثبوته.

ولهذا قال المفسرون فى قوله تعالى: ﴿**بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾[٥]، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾[٦]، إن (ما) فى (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[٧].

---

(١) شرح المفصل: ٨/١١٠.

(٢) المغنى: ٢٨١.

(٣) شرح الكافية: ٢/٢٥١.

(٤) شرح الكافية للجامى: ٢/٢٥٨.

(٥) الآية: (٨) من سورة ص.

(٦) الآية: (١٤) من سورة الحجرات.

(٧) الكشاف: ٣/٥٧٠، ونقله ابن هشام فى المغنى ٢٧٩.

ولهذا أجازوا "لم يقض ما لا يكون" ومنعوه فى (لما).

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان فى نفى المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: ما لى قمت ولم تقم: أو ولما تقم، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء لم تقم، أو لما تقم.

٥- أن منفى (لما) جائز الحذف قال ابن يعيش: "ومن ذلك أنهم قد يحذفون الفعل الواقع بعد (لما) فيقولون: يريد زيد أن يخرج ولما، أى ولما يخرج"[١].

ودليل حذف منفيها قول الشاعر:

فجئت قبورهم بدأ ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه[٢]

أى: ولما كن بدأ قبل ذلك، أى سيدا، وتقول: شارفت المدينة ولما أى: ولما أدخلها.

وإنما ساغ حذف الفعل بعد (لما) لتقدم ما قبلها، وهذا مما تختص به (لما) دون (لم) ولهذا لا يجوز: "وصلت إلى القاهرة ولم" تريد ولم أدخلها، وقد حمل النحاة قول الشاعر:

احفظ وديعتك التى استودعتها ... يوم الأعازب أن وصلت وإن لم[٣]

على أنه ضرورة[٤]، يريد إن وصلت وإن لم تصل ونقل السيوطى عن ابن القواس قوله: "إن لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد (لم) إلا فى الضرورة[٥].

---

(١) شرح المفصل: ١١٠/٨.

(٢) من الوافر وانظره فى المغنى ٢٨٠، والهمع ٥٧/٢، والأشمونى ٦/٤.

(٣) انظره فى شرح الكافية للرضى ٢٥١/٢، والجنى الدانى ٢٦٩، والمغنى ٣٠٨، والتصريح ٢٤٧/٢، وشرح شواهده ٦٧٨، وهامش شرح شواهده ٦٧٨، وهامش شرح المفصل ١١١/٨، والبيت لإبراهيم بن محمد الهرمى وهو من الكامل.

(٤) الأشباه والنظائر: ٢٧٧/٢.

(٥) نقلا من شرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٨.

ويعلل ابن عصفور لعدم جواز الاكتفاء بـ (لم) فيقول: "إنما لم يجز الاكتفاء بـ (لم) وحذف ما تعمل فيه إلا فى الشعر لأنها عامل ضعيف فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها فى حال السعة".

ولكن، لم جاز الاكتفاء بـ (لما) وحذف معمولها فى سعة الكلام وهى جازمة، ولم يجز ذلك فى (لم)؟

فالجواب عن هذا أن نقول: إن الذى سوغ ذلك فيها كونها نفيا لقد فعل، ألا ترى أنك تقول فى نفى قد قام محمد لما يقم فحملت لذلك على قد فى حذف جوابها.

قال الشاعر:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد[1]

❁❁❁❁❁

(١) البيت من الكامل ونسب إلى النابغة الذبيانى، وهو من شواهد ابن جنى فى الخصائص ٣٦١/٢، وابن يعيش ٥/٨، ١١٠، والمغنى ١٧١، والتصريح ٢٦/١، والهمع ١٤٣/١، والأشمونى ٣١/١، وديوان الشاعر ٣٧.

ما قيل فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١).

من المسائل التى اضطرب فيها النحويون وتعددت آراؤهم واختلفت تخريجاتهم قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ فى قراءة من شدد ميم (لما) وشدد (أن) أو خففها، وإليك ما قيل فيها من آراء:

١- نقل صاحب كتاب اللامات عن المبرد أنه قال: هذا لحن لا تقول العرب: أن زيدا لما خرج(٢).

٢- ونقل عن أبى عثمان المازنى أنه لم يعرف وجها لهذه القراءة(٣).

٣- وقال أبو زكريا الفراء – من علماء الكوفة – التقدير: لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة فعلى هذا هى لام التوكيد.

ويعنى بكثرة الميمات أن نون (من) حين أدغمت فى ميم (ما) انقلبت ميما بالإدغام فصارت ثلاث ميمات(٤).

٤- يعود المازنى ليقول: (إن) بمعنى (ما) ثم تثقل كما أن المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة(٥).

ثم قال أبو حيان معلقا على هذه الاضطرابات: "وارتباك النحويين فى هذه القراءة، وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية"(٦).

---

(١) الآية: ١١١ من سورة هود، وفى تفسير القرطبى: أنه اختلف القراء فى قراءة (وإن كلا لما) فقُرّاء أهل الحرمين – نافع وابن كثير وأبو بكر معهم (وإن كلا) بالتخفيف على أنها (أن المخففة) من الثقيلة، معملة وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، وشدد الباقون (أن) ونصبوا بها كلا على أصلها، وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر (لما) بالتشديد. وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٠٤/٩، ١٠٦، وسيبويه ٤٥٦/١، وشذور الذهب، ٢٨١.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى: ٢٧٧/٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ٢٧٧/٢.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) نفس المصدر السابق.

ويعلق أيضاً على الآراء التى قيلت فيها فيقول:

- وأما التلحين فلا سبيل إليه البتة لأنه منقولة نقل التواتر فى السبعة وبهذا يرد على من قال به وهو المبرد.
- وأما من قال لا أدرى ما وجهها فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه.
- وأما تأويل أن المثقلة بأنها الخفية التى هى نافية ففى غاية الخطأ لأنها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها (كل) بل كان يرتفع، وأيضا فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون (إن) المثقلة نافية.
- وأما تأويل الفراء فأيضا فى غاية الضعف إذ لا يحفظ من كلامهم (لما) فى معنى (لمن ما) [1].

ويرى أبو حيان أن لهذه الآية وجها من التخريج على القواعد النحوية من غير شذوذ، فيقول: "أن لما هى الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه".

والمعنى: أن كلا لما يبخس أو ينقص عمله أو ما كان من هذا المعنى، فحذف الفعل لدلالة قوله: ليوفينهم ربك أعمالهم عليه قال: فعلى هذا استقر تخريج الآية على أحسن ما يمكن وأجمله.

❁❁❁❁❁

(١) نفس المصدر السابق.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.
٢- اتحاف فضلاء البشر، بالقراءات الأربعة عشر، ط ١٣٥٩هـ، مطبعة حنفى.
٣- أخبار النحويين البصريين، تحقيق الاستاذين: الزينى وخفاجى، ط الحلبى سنة ١٩٩٥.
٤- أخبار أبى القاسم الزجاجى، تحقيق: د. عبدالحسين المبارك، بغداد سنة ١٩٨٠م.
٥- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٦٣م.
٦- أراجيز العرب للبكرى، ط سنة ١٣١٣م.
٧- الأزهية، للهروى، تحقيق: عبدالمعين الملوحى ١٩٨٢م.
٨- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط الخانجى.
٩- اشتقاق الأسماء للأصمعى، تحقيق: د/ رمضان عبدالتواب، ود/ صلاح الدين الهادى، القاهرة سنة ١٩٧٩م.
١٠- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق الأستاذين: أحمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون.
١١- الأصمعيات، اختيار الأصمعى، تحقيق: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون.
١٢- الأصول فى النحو لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥م.
١٣- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، مكتبة المتنبى- القاهرة.
١٤- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب لحسن بن أسد الفاقر، تحقيق: سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٠م.

١٥- الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوس، تحقيق الأستاذين: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، ط الهيئة العامة للكتاب.
١٦- الأمالى لأبى على القالى، منشورات دار الآفاق الجديد ببيروت.
١٧- الأمالى الشجرية لابن الشجرى، حيدر أباد، ١٣٤٩هـ.
١٨- الأمالى النحوية لابن الحاجب، ط مكتبة النهضة العربية، تحقيق: هادى حسين حمودى.
١٩- أمالى الزجاجى، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة ١٣٨٢هـ.
٢٠- أمالى المرتضى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٦٧م.
٢١- إنباه الرواة على إنباه النحاة، الآقفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، سنة ١٩٧٣م، ط الهيئة العامة للكتاب.
٢٢- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى، تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد، ط دار الفكر.
٢٣- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق: عبدالمتعال الصعيدى، ط محمد على صبيح.
٢٤- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى، تحقيق: د/ حسن شاذلى فرهود، مصر ١٩٦٩.
٢٥- البحر المحيط، لأبى حيان الأندلسى، مصر ١٣٢٨هـ.
٢٦- بغية الوعاة للسيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٦٥م.
٢٧- البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى، دمشق سنة ١٩٧٢م.
٢٨- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٤٨م.
٢٩- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد نصر، القاهرة ١٩٧٣م.

٣٠- التبصرة فى القراءات السبع لمكى بن أبى طالب، تصحيح محمد عون الندوى، سنة ١٣٩٩هـ.

٣١- التبصرة والتذكرة للصميرى، تحقيق: د/ فتحى على الدين، دمشق ١٩٨٢م.

٣٢- تحصيل عين الذهب للأعلم الشمنترى، طبع فى حاشية سيبويه بولاق، ١٣١٧هـ.

٣٣- التصريف الملوكى لابن جنى، تحقيق: محمد سعيد النعسانى، سنة ١٩٧٠م.

٣٤- التكملة لأبى على الفارسى، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، الموصل، سنة ١٩٨١م، كما طبع بتحقيق: الدكتور/ حسن شاذلى فرهود، الرياض، سنة ١٩٦٤م.

٣٥- تهذيب اللغة للأزهرى، تحقيق: عبدالسلام هارون وآخرين، القاهرة سنة ١٩٦٤م.

٣٦- تاج العروس للزبيدى.

٣٧- الجمل فى النحو للزجاجى، تحقيق: د/ على توفيق الحمد، بيروت ١٩٨٤م.

٣٨- جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرش، تحقيق: محمد على الهاشمى، الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٩- جمهرة الأمثال للعسكرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش، القاهرة ١٩٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٤٠- ابن جنى النحوى، للدكتور/ فاضل صالح السامرائى، دار النزير، سنة ١٩٦٩م.

٤٢- الحلل فى شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسى، تحقيق: د/ مصطفى إمام، ط الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط أولى ١٩٧٩م.

٤٣- خزانة الأدب للبغدادى، ط بولاق سنة ١٢٩٩هـ، وطبعت أيضاً بتحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، سنة ١٩٧٩م، الهيئة العامة للكتاب.

٤٤- الخصائص لابن جنى، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢.

٤٥- درة الغواص للحريرى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٥م.

٤٦- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون.

٤٧- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط دار الشعب.